**بسم الله الرحمن الرحيم**

**المحاضرةالرابعة طبيعة القياس**

يتم الحديث عن القياس وذلك من زوايا متباينة، فهناك تطرق يأخذ بمبدأ الطبيعة العقلية التي وسم بها القياس، وذلك حسب اعتراف دوكوري في دراسته، في الوقت الذي لم يفوت فيه على نفسه تقديم تعليل لمذهبه، وقد ربطه بالطبيعة الذهنية الفطرية للإنسان1.

وفي زاوية مغايرة من الطرح يتم الكلام عن واسع الاستعمال للقياس، لأن هذا الأخير يشهد التفعيل على مستوى العديد من العلوم العربية، منها الأدب، النقد، اللغة (النحو، الصرف، التركيب، الدلالة)\*، وفي العلوم المعاصرة علم النفس، علم الاجتماع، علم اجتماع اللغة، المعجمية، اللسانيات، علم صناعة المعاجم\*\*، كما تضاف بعض المؤسسات التي تميل إليه كالمجامع اللغوية، المجلس الأعلى للغة، المؤسسات الجامعية حيث البحث العلمي ومشاريع البحث العلمي، فطبيعة القياس المرنة هي التي جعلته محط اهتمام المؤسسات العلمية والبحثية، وفي جل العلوم العربية، وحتى أهميته عند العلماء الغربيين منذ القديم إلى اليوم من أرسطو إلى هندسة الطرائق\*\*\*.

ومن طبيعة القياس أن له أركانا، وهنا نقر بأن جل المجالات العلمية تتفق حول ذلك، وإن اختلفت في تسميتها، أو عدد الأركان. أما الركن الأول ويطلق عليه الأصل / أوالمقيس عليه/ أوالنص المعلوم/ أوالمقدمة/ .

الركن الثاني ويسمى الفرع / أوالمقيس / أوالمجهول /.

الركن الثالث، ويطلق عليه سمية العلة وهي العلة الجامعة بين الأصل والفرع . وأخيرا، ركن الحكم الذي نسبته للفرع. وتفصيل شرح هذه الأركان على النحو الآتي:

**أولا-المقيس عليه:**

"وهو يشمل ... المطرد والمسموع من كلام العرب الذين يحتج بكلامهم، ويشمل الشعر والنثر، وهناك عدة طرق لنقل هذا الكلام هي: السماع، والرواية، والمشافهة، والتدوين"2. وقد أشار النحاة إلى بعض الأحكام التي تتصل بــــ "المقيس عليه"، ومن بينها ما يأتي :

-"ألا يكون المقيس عليه شاذا خارجا عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه، ومن ذلك قول الشاعر:

أضْرِبَ عنك الهموم طارقها ضربك بالسوط قونسَ الفرس

ومحل الشاهد في قوله "أضْربَ" فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وتلك النون للتحقيق، وإنما يليق به الإسهاب والإطناب، لا الاختصار والحذف، ولذلك هذا الاستعمال الذي ورد في الشاهد من حذف نون التوكيد ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال مرذول مطروح"3.

-"ألا يكون المقيس عليه شاذا في السماع، مطردا في القياس، ومن أمثلة ذلك استعمال الفعل الماضي "وذر" و"ودع"، شاذ في النطق أو السماع ولكنه مطرد في القياس، ولذلك لا يجوز استعمالها، لأن العرب لم يقولوهما، ولكن ليس هناك مانع يمنع من استخدام نظيرهما نحو: وزن، وعد، وإن لم تسمعها أنت"4.

-"ليس من شرط المقيس عليه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع عن الكثير لمخالفته، ومن أمثلة القياس على القليل قولهم في النسب إلى شنوءة: شنىء، فقاسوا على ذلك وقالوا في ركوبة: ركبي، وفي حلوبة: حلبي، وفي قتوبة: قتبي، فقد قاسوا على المثال الأول، لأن القياس قابله ولم يأت فيه بشيء ينقضه. ومن أمثلة الكثير الذي لا يجوز القياس عليه، وأنه ضعيف عند سبويه قولهم في ثقيف: ثقفي، وفي قريش: قرشي، وفي سليم: سلمي، فهذا وإن كان أكثر من شنىء، فهو ضعيف في القياس فلا يجيز سيبويه النسب إلى سعيد: سعدي ولا إلى كريم: كرمي"5.

**ثانيا-المقيس:**

بالنسبة للركن الثاني، فإنه المقيس وهو "يشمل.. كل ما تحمله على النصوص اللغوية، أو على كلام العرب من حيث الألفاظ والأبنية الصرفية والتراكيب النحوية، أو من حيث الأحكام التي تتصل بالصرف والنحو والدلالة؛...، لذلك قالوا ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب،...، ومن أمثلة القياس على الجمل أو التراكيب ما يتصل بــ "الإسناد النحوي" وقد عبروا عنه بقولهم: "إذا قال العربي: كتب زيد، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم تصح منه الكتابة سواء كان عربيا أو أعجميا نحو: زيد، عمرو، بشر"6.

**ثالثا-العلة:**

و"هي الركن الثالث من أركان القياس، وهي تمثل الصلة أو الجامع بين طرفي القياس: المقيس عليه الأصل والمقيس الفرع، لذلك يطلق عليها بعض النحاة مصطلح "الجامع" أو "العلة الجامعة""7.

وقد جعل للعلة مجموعة من الشروط تمثلت في: " الإيجاب:...، الظهور، وذلك أن تكون العلة وصفا ظاهرا يجري عليه الإثبات...، التعدي: هو أن العلة تكون غير قاصرة على حكم معين، المناسبة: وتسمى الإخالة أيضا؛ لأن بها يخال –أي يظن- أن الوصف علة"8.

**رابعا-الحكم:**

وهو رابع ركن من أركان القياس، ويقصد بالحكم: "إلحاق المقيس (الفرع) بالمقيس عليه (الأصل)"9.